OPEN ACCESS DOLJ
مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

دور السياق في توجيه إعراب المشغول عنه ـ دراسة نحوية دلالية نماذج من آيات القرآن الكريم

د . خـــالد مُحمّــد إبراهيم اغويلة *
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن ، ليبيا .
k.agwala@asmaryaeduly
0009-0006-2586-3517

تاريخ الاستلام 25/ 4/ 2026م تاريخ القبول3 / 7/ 2026م

dawr alsiyaq fi tawjih 'iierab almashghul eanh (dirasat nahwiat dalalia) ealaa namadhij min ayat alquran alkarim

d . khalid muhamad 'iibrahim aghwyla *
qism allughat alearabiat waldirasat al'iislamiat , kuliyat aladab , aljamieat al'asmariat al'iislamiat , zilitin , Libya
wala@asmaryaeduly

Abstract:
The chapter on "preoccupation" (or "preoccupation") is a subtle chapter in Arabic grammar, combining syntactic and semantic aspects simultaneously. It concerns the relationship between a preceding noun and a verb (or its equivalent) with a pronoun referring back to it. This chapter does not stop at mere grammatical analysis but extends to revealing the semantic secrets achieved by this construction within the context.
This study aims to demonstrate how context guides the choice of grammatical analysis for the preoccupied element, and how deviating from the original syntactic structure produces a specific semantic effect, particularly in the Quranic text, which is a fertile ground for such studies. To achieve the research objectives, the descriptive-analytical method was employed, analyzing Quranic verses in which this construction appears, highlighting how the context contributes to favoring one grammatical interpretation over another. The research concludes that context plays a significant role in guiding the intended meaning of the construction, resolving ambiguity

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

between different grammatical interpretations, and revealing the semantic relationships between the elements of the sentence.
Keywords: Context, preoccupation, preoccupied element, semantics
)Times New Roman: size - 12) Abstract must be written in English within 300 words

الملخـــص:

يعد باب الاشتغال من الأبواب الدقيقة في النحو العربي ؛ إذ يجمع بين الجانب التركيبي والدلالي في آن واحد ، حيث يتعلق بعلاقة الاسم المُتقدّم بالفعل أو ما في معناه مع وجود ضمير يعود عليه ، ولا يقف هذا الباب عند حدود الإعراب فحسب ، بل يتجاوز ه إلى الكشف عن أســـرار الدلالة التي يحققها هذا التركيب في السياق .

وتسعى هذه الدراسة إلى بيان كيف يوجه السياق اختيار الإعراب في المشغول عنه ، وكيف يحدث العدول عن الأصل التركيبي أثرا دلاليا خاصا ، لا سيما في النص القرآني الذي يعد ميدانا خصبا لمثل هذه الدراسات ، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، عن طريق تحليل آيات قرآنية يظهر فيها هذا الأسلوب ، مبرزاً كيف أسهم السياق في ترجيح وجه إعرابي على الآخر . وخلص البحث إلى أن للسياق دورا كبيراً في توجيه المعنى المقصود من التركيب ، ورفع اللبس بين الأوجه الإعرابية المختلفة ، والكشف عن العلاقات الدلالية بين عناصر الجملة .

الكلمات المفتاحية: السياق ، الاشتغال ، المشغول عنه ، الدلالة .

المقدمـــة:

يُعدُّ النحو من أذقِّ العلوم اللغوية التي اهتمت بالبحث في العلاقات بين عناصر التركيب ، ولعل السياق من أهم ما يُراعى في ضبط قواعد النحو ؛ إذ تتفاعل هذه القواعد تفاعلا وثيقاً معه ، ومن أبرز القضايا التي يظهر فيها هذا التفاعل بوضوح (باب الاشتغال) وخاصة فيما يتعلق بإعراب المشغول عنه ، حيث تتعدد أوجهه الإعرابية بين الرفع والنصب وفقاً لعوامل لفظية وأخرى معنوية ، حيث لا يقتصر في توجيه إعرابه على الضوابط الشكلية فقط ؛ بل يلعب السياق دورا بارزا في ترجيح وجه على آخر . ويظهر ذلك بوضوح عند دراسة النص القرآني ؛ لما يتَّسم به من تنوع في الأسلوب ، وثراء دلالي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية ؛ ولهذا يسعى الباحث إلى إبراز دور السياق في توجيه إعراب المشغول عنه من خلال دراسة نحوية دلالية تطبيقية على نماذج من آيات القرآن الكريم ، تهدف إلى الكشف عن أثر السياق في تحديد المعنى ، وترجيح الأوجه الإعرابية الممكنة ، تحقيق هذه الأهداف اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

ولقد قسمت البحث إلى مبحثين ، المبحث الأول تناولت فيه مفهوم الاشتغال لغة ، ومفهومه اصلاحا عند المتقدمين والمتأخرين ، وأركان الاشتغال . والثاني تناولت فيه دور السياق في توجيه إعراب المشغول عنه من خلال نماذج من القرآن الكريم ، يليهما الخاتمة ونتائج البحث .

المقدمة:

يُعدُّ النحو من أذقِّ العلوم اللغوية التي اهتمت بالبحث في العلاقات بين عناصر التركيب ، ولعل السياق من أهم ما يُراعى في ضبط قواعد النحو ؛ إذ تتفاعل هذه القواعد تفاعلا وثيقاً معه ، ومن أبرز القضايا التي يظهر فيها هذا التفاعل بوضوح (باب الاشتغال) وخاصة فيما يتعلق بإعراب المشغول عنه ، حيث تتعدد أوجهه الإعرابية بين الرفع والنصب وفقاً لعوامل لفظية وأخرى معنوية ، حيث لا يقتصر في توجيه إعرابه على الضوابط الشكلية فقط ؛ بل يلعب السياق دورا بارزا في ترجيح وجه على آخر . ويظهر ذلك بوضوح عند دراسة النص القرآني ؛ لما يتَّسم به من تنوع في الأسلوب ، وثراء دلالي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية ؛ ولهذا يسعى الباحث إلى إبراز دور السياق في توجيه إعراب المشغول عنه من خلال دراسة نحوية دلالية تطبيقية على نماذج من آيات القرآن الكريم ، تهدف إلى الكشف عن أثر السياق في تحديد المعنى ، وترجيح الأوجه الإعرابية الممكنة ، ولقد قسمت البحث إلى مبحثين ، المبحث الأول تناولت فيه مفهوم الاشتغال لغة ، ومفهومه اصلاحا عند المتقدمين والمتأخرين ، وأركان الاشتغال . والثاني تناولت فيه دور السياق في توجيه إعراب المشغول عنه من خلال نماذج من القرآن الكريم ، يليهما الخاتمة ونتائج البحث فالفهارس

المبحثُ الأول ــ مفهوم الاشتغال وأركانه:

أولا ــ مفهوم الاشتغال :

مفهوم الاشتغال لغة : (شَغَلَ) الشِّينُ وَالْغَيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْفَرَاغِ. تَقُولُ: شَغَلْتُ فُلَانًا فَأَنَا شَاغِلُهُ، وَهُوَ مَشْغُولٌ. وَشُغِلْتُ عَنْكَ بِكَذَا، عَلَى لَفْظِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. قَالُوا: وَلَا يُقَالُ أُشْغِلْتُ. وَيُقَالُ شُغْلٌ شَاغِلٌ. وَجَمْعُ الشُّغْلِ أَشْغَالٌ. وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ: اشْتُغِلَ فُلَانٌ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مُشْتَغِلٌ "(1)

الاشتغال اصطلاحا عند المتقدمين والمتأخرين :

إن أول من ذكر الاشتغال من النحويين هو سيبويه عندما وصف مفهوم الاشتغال كما هو ديدنه في عرضه لمسائل اللغة عن طريق المنهج الوصفي حيث قال :" فإن

قدمت الاسم فهو عربي جيد ...، وذلك قولك : زيداً ضربت ، والاهتمام والعناية بالتقديم والتأخير هنا سواء ، مثلُه في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً وزيد.

فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَهَ بالابتداء. " (2)

ولم يظهر تحديد واضح ودقيق لمفهوم "الاشتغال" في النحو العربي إلا في القرن السادس الهجري، فقد تناول الزمخشري مفهوم الاشتغال وأشار إليه في كتابه "المفصل" تحت عنوان "ما أُضمر عامله على شريطة التفسير". هنا، وضع الزمخشري صياغة عامة لجملة الاشتغال، وبيّن أركانها ومكوناتها.

وعند تأمل هذا العنوان، يتضح أن المعنى ينطوي على وجود "معمول" تم إضمار عامله، إضافة إلى العامل نفسه، وجملة تفسيرية تربط بينهما. ويشرح الزمخشري ذلك بقوله: "ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربتُه. كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلا أنك لا تُبرزه استغناءً بتفسيره"(3)

وفي هذا الإطار، يمكن القول : إن هذا الاسم (زيداً) على الرغم من كون الفعل الذي يليه يدل عليه من حيث المعنى، لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ. السبب في ذلك يعود إلى أن الفعل قد "اشتغل" أو انشغل عنه بضميره، واستوفى بذلك حاجته من التعدية. وبناءً على ذلك، لا يمكن للفعل أن يتعدى إلى هذا الاسم مباشرة؛ إذ أنه معمول لفعل واحد وليس لفعلين. لذا، يتم إضمار فعل آخر من جنس الفعل المذكور ليكون عاملاً له، ويتم استخدام الاسم الظاهر (زيداً) بوصفه تفسيراً لهذا الفعل المضمر.

إلا أن ظهور ذلك الفعل العامل بشكل علني غير جائز، لأنه تم تفسيره بالفعل الظاهر سابقاً. وحسب هذه القاعدة، لا يمكن الجمع بين العامل المفسِّر والعامل المفسَّر في آن واحد.

استنادًا إلى ما سبق، يمكن الإقرار بأن مفهوم "الاشتغال" أن يتقدم اسم وبعده فعل أو ما هو في معنى الفعل مُسلَّط على ضمير ذلك الاسم على جهة المفعولية ، أو ما يتعلق بضميره ، لو سُلِّط على الأول لكان معمولا له ، ومهما رفعت فعلى الابتداء ، وإذا نصبت فعلى تقدير فعل " (4)

وفي القرن السابع الهجري والقرون اللاحقة، حُدد مفهوم الاشتغال ـ غالبًا ـ بالنصب فقط كما ورد في تعريف ابن هشام: "إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم

متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم" (5) ، ويتضح من التعريف أنه ركّز فقط على النصب. وأيَّد المَكودي هذا الطرح بقوله : " يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فانتصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير "(6)

وعند مقارنة فهم القدماء والمعاصرين للاشتغال يتضح أنه كان لدى الأوائل تصور أدق وأكثر شمولية للمفهوم. فقد قال الزمخشري في الاشتغال : " ما أُضمر عامله على شريطة التفسير " وبهذا نجد أنه لم يحدده بالنصب فقط ، فهو يشمل المرفوع والمنصوب على حدٍّ سواء، حيث يعمل العامل المُضمر في كليهما بحسب الشروط. وفقًا لهذا الفهم فإن الاسم الناتج عن الاشتغال يمكن أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا، وذلك يعتمد على السياق الإعرابي للجملة. ويؤيد ذلك القرآن الكريم ، فعند تحليل آياته التي تنطبق عليها حالة الاشتغال، نجد أن المشتغل عنه يظهر أحيانًا مرفوعًا وأحيانًا منصوبًا. وهذا يشير إلى جواز الرفع بناءً على أن الاسم مبتدأ مرفوع ، بينما النصب يتطلب وجود فعل مقدر ينسجم مع سياق الجملة. وبناءً عليه، يمكن القول : إن الاشتغال يمكن تصوره في كلتا الحالتين – الرفع والنصب – وذلك مع ضرورة توفر شروط محددة كي يُقبل أحد الوجهين. وعليه فإن تحليل العلماء لمسائل الاشتغال شمل تسوية بين الرفع والنصب في بعض الحالات ، جاء في همع الهوامع (7): " الِاشْتِغَال فِي الرّفْع بِأَن يكون فِي الِاسْم على الابتدائية أَو على إِضْمَار فعل كالنصب فَيجب الِابْتِدَاء فِي زيدٌ قَامَ ؛ لعدم تقدم مَا يطْلب النصب لُزُوما أَو اخْتِيَارا" فالشاطبي ـ مثلا ـ ساوى بين الأقسام الخمسة للاشتغال التي تُؤخذ في الحسبان مع النصب ، وهي : أن يكون المشغول عنه واجب النصب ، و واجب الرفع ، و جواز الأمرين والنصب أرجح ، وجواز الوجهين على حد سواء ، والخامس جواز الوجهين والرفع أرجح . ، وقال : أنها يمكن تصورها جميعًا مع الرفع بنفس الآلية. وعليه، فإن تقديم الفاعل على الفعل قد يكون جائزًا كما أشار الكوفيون، لكن هذا أحيانًا يُعد من باب الابتداء والخبر لدى بقية النحويين ، مثل : أبي حيان الذي اعترض على ذلك معتبرًا أن الغلبة تكون لاعتبار المبتدأ والخبر مع غياب الحرف الذي يطلب الفعل(8).

ثانيا ـ أركان الاشتغال :

من تعريف الاشتغال ندرك أن للاشتغال ثلاثة أركان ، لكل ركن منها شروط ، هي(9):

الأول : المشغول عنه :

وهو الاسم الذي تقم على الفعل ، وقد اشتغل الفعل بضميره ن ويُشترط فيه :

أ ـ ألَّا يتعدد في اللفظ والمعنى ، ويجوز أن يتعدد في الفظ دون المعنى ، فلا يقال : علياً كتاباً أعطيته (محمدا ، كتاباً) اسمان مختلفان في اللفظ والمعنى ، و(محمدا) وإن كان مفعولا به لـ(أعطى) فهم فاعل في المعنى ؛ لأنه آخذ ، أمَّا (كتاباً) فهو مفعول به ؛ لأنه مأخوذ ، ومثال تعدده في اللفظ دون المعنى : صديقي وأخي أكرمتُهما

ب ـ أن يتقدم عن الفعل العامل .

ج ـ أن يقبل الإضمار ، بحيث ينشغل العامل بضمير المشغول عنه .

د ـ أن يرتبط في المعنى بالفعل الذي يليه ، أي : أن يفتقر إلى ما بعده .

هـ ـ أن يصلح أن يبتدأ به ، حيث يجوز أن يعرب مبتدأ في أغلب أحواله .

ثانياً : العامل المشغول :

وهو الفعل ، أوْ مَا يعمل عمله ، الذي نصب بعده من ضمير أو ما نُسب إلى الضمير ، ويشترط فيه ما يلي :

أ ـ أن يتصل بالاسم المشغول عنه اتصالاً مباشراً بلا فاصل بينهما ، نحو : الخبرَ نسمعُه . هذا إذا كان العامل فعلا ، أما إذا كان العامل صفة عاملة فيما قبله فيجوز الفصل بِما تَعتمد عليه الصفة ، نحو : الدرسَ أنا مُذاكِرهُ غداً .

ب ـ أن يكون صالحا للعمل فيما قبله . وذلك بأن يكون فعلا متصرفاً ، أو اسمَ فاعلٍ ، أو اسمَ مفعولٍ ، وإن لم يكن كذلك ، بحيث كان ـ مثلاً : حرفاً ، أو اسم فعلٍ ، أو صفةً مشبهة ، أو فعلاً جامداً ، كفعل التعجب ، وهبْ ، وتعلَّمْ ، ونِعم ، وبئس ، وليس . فهذه لا تعمل فيما قبلها . ففي نحو : محمدٌ إنه فاضلٌ . برفع (محمد) وجوباً ؛ لأن الحرف (إنَّ) لا يعمل فيما قبله ، ونحو : عليٌّ دارِكُه ، برفع (عليٌّ) ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وتقول : كريمٌ ما افضله برفع (كريم) ؛ لأن أفعل التعجب لا يعمل فيما قبله .

ثالثاً ـ المشغول به :

وهو الاسم المنصوب بالعامل المشغول ـ سواءً أكان ضميراً يعود على الاسم المتقدم أم كان اسما ظاهراً منسوباً إلى ضمير هذا الاسم ، ويشترط فيه أن يعود على الاسم المتقدم ، أو يتعلق به تعلُّقاً سببياً عن طريق العلاقة المعنوية واحتوائه ضميره ، فلا يكون أجنبياً عنه ، وذلك كقولك : الصدقَ التزمتُه ، والعلمَ سعيتُ إليه .

المبحث الثانـــي ـ دور السياق في توجيه الإعراب:

إن محور الإعراب في جملة الاشتغال يدور حول المشغول عنه ، وقد قسمه جمهور النحاة على خمسة أقسام بين الوجوب والجواز ، وهي : أن يكون المشغول

عنه واجب النصب ، و واجب الرفع ، و جواز الأمرين والنصب أرجح ، وجواز الوجهين على حد سواء ، والخامس جواز الوجهين والرفع أرجح .

وبناء على هذا التغيُّر في صيغ الاشتغال تتغيَّر دلالة التركيب بتغير الصيغة ؛ إذ إن الاشتغال تعبير خاص ذَكَرتْه العربُ تبتغي من خلاله دلالة معينة للتعبير عن معنىً معين ، والفرق موجود في دلالة التركيب بين الصيغ المختلفة التابعة للاشتغال ، كالاهتمام والعناية بالمتقدم ، أو التوضيح بعد الإبهام ؛ لإحداث وقْع في النفس ، أو للدلالة على التوكيد بتعلق المعمول بعامله مرتين ، مرة بنفسه ومرة بالضمير .

وفيما يلي بعض أنواع المشغول عنه وآراء النحاة في توجيه إعرابها ، مع التركيز على القرائن السياقية التي استعان بها النحويون في الإعراب والتوجيه والاختيار :

أولاً ـ مما يختار فيه النصب ، والرفع جائز :

1 - قال- تعالى- **:(يُدخِلُ مَنْ يَشاءُ في رَحْمتِه َوالظَّالمِينَ أَعدَ لهُم عَذاباً أَلِيماً)** [الإنسان: 31] .، في قوله - تعالى - : (**وَالظَالِمينَ**) ثلاث قراءات (10):

الأولى : قراءة الجمهور (والظالمين) نصباً بإضمار فعل يفسره وأعدّ لهم ، تقديره : ويعذبُ الظالمين ، ولا يجوز إضمار(أعدَّ) ؛ لأنه يتعدى بحرف ، وهو من باب الاشتغال ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وأما الكوفيون فقالوا : إن (والظالمين) نُصبت ؛ لأن الواو التي معه ظرف للفعل (أعدَّ).

والثانية : قرأ عبد الله بن مسعود : (وللظَالمين أعدَّ لهم) بلام الجر في الظالمين ، على تقدير : وأعدَّ لِلظالمين أعدَّ لهم .

الثالثة : سمِع الأصمعيُّ من يقرأ (والظالمون) بالرفع على الابتداء ، و جملة (أعدَّ لهم عذابا أليما) خبر .

ـ وجوز الفراء رفع الظالمين ، وهو مثل قوله تعالى (والشُعراءُ يَتْبَعُهُم الغَاوُونَ) [الشعراء 224] .(11)

ـ تحليل الآية وأقوال المفسرين والنحاة فيها :

ـ أما القراءة الأولى فوجهها أنها من باب الاشتغال ؛ لانطباق حد الاشتغال عند النحاة عليها ، وهو: " كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، اشتُغِل عنه بضميره ، أو بمتعلقه ، لو سُلِّط عليه هو أو مُناسبه لنصبه " (12).

فالاسم هنا هو (والظالمين) وهو ما يسميه النحاة المشغول عنه ، والفعل ، وهو المشغول (أَعَدَّ) ، وقد اشتغل الفعل بضمير المشغول عنه (هم) الذي تسلَّط عليه بواسطة حرف الجر ، ولهذا قُدِّر فعل مضمر عامل في هذا الاسم ، تقديره : ويُعذِّبُ ،

وجوَّز الزمخشري أن يقدر أَوْعَد ، وكَافَأَ ، وما أشبهه (13) ، ولم يقدّر (أَعَدَّ) ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف .

ونُصب (والظالمين) على الاشتغال بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور ، وهو مذهب سيبويه " ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي قبله ، إذا كان لا ينقص المعنى لو لم تبْنِهِ على الفعل " (14).

يعني بذلك لكي يحْدث التطابق بين الجملة المعطوف عليها ، وهي قوله تعالى :(يُدخلُ مَن يشاءُ في رَحْمَتِه)، والجملة المعطوفة ، وهي قوله تعالى : (والظالمين أَعدّ لَهُم) ما لم يؤدِ ذلك إلى مخالفة المعنى . والمعنى : يُدخِل مَن يشاءُ في رحمته ويعذِّبُ الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً ، ويكون (أعدَّ لهم) تفسيراً لهذا المضمر . (15)

والجدير بالذكر أن النحويين اختلقوا في ناصب الاسم المشغول عنه ، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى ـ ما ذكرناه سابقاً ـ من أن ناصبه فعل مضمر وجوباً يفسره المذكور . أما الكوفيون فقد ذهب الكسائي إلى أن ناصبه الفعل المتأخر ، والضمير مُلغى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم المشغول عنه والضمير منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد ، فقال في ناصب الظالمين : " نصبت الظالمين ؛ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لِـ(أعدَّ) " (16) ، وهو هنا لم يوضح من الذي عمل النصب في الاسم ، قال النحاس (17): " وهذا يحتاج إلى أن يبيّن ما الناصب" .

ـ أما قراءة عبد الله بن مسعود: (ولِلظَّالمين)فقد ذكر العلماء فيها وجهين :

الأول : وهو مذهب الجمهور أن تكون (للظالمين) جاراً ومجروراً متعلقاً بالفعل (أَعَدَّ) بعده ، و (لهم) توكيد لـ (للظالمين) ، وهو على هذا التوجيه ليس من باب الاشتغال (18).

والثاني : وهو أن يكون من باب الاشتغال ، ويكون ذلك بتقدير فعل مثل الفعل الظاهر في اللفظ والمعنى ، ويُجرُّ الاسم بحرف الجر ، والتقدير : وأَعدَّ للظالمين أعَدَّ لهم عذاباً أليماً ، وهو مذهب الفراء ، والطبري في توجيه هذه القراءة ، قال الفراء (19): " وربُّما فعلتِ العرب ذلك ، أنشدني بعضهم:

أقولُ لَها إذَا سألتْ طَلَاقًا إلَامَ تُسَارِعِينَ إلَى فِرَاقِي

وأنشدني بعضُهم :

فأصبحْن لَا يَسَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِه أصَعَّد في غَاوي الهوَى أمْ تَصَوَّبا

فكرر الباء مرتين ، فلو قال : لا يسَلْنه عما به ، كان أبين وأجود . " . وهو وجه ضعيف ؛ لأن المشهور في مذهب الجمهور هو أن ناصب الاسم المشغول عنه فعل مضمر موافق للفعل المذكور في المعنى لا في اللفظ ؛ إذ إنه لو قُدِّر نحو : بِزيد مررتُ به ، على تقدير : مررْتُ بزيد مررتُ به ، عُدَّ ذلك من باب التَّوكيد ، لا من باب الاشتغال (20)

ـ أما قراءة الرفع فهي على أن الواو عاطفة ، و(الظالمون) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو ، وجملة (أَعَدَّ لهم) في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية (والظالمون أعد لهم) معطوفة على الجملة الفعلية قبلها (يُدخِلُ مَن يشاء في رحمته) .

والأصل الذي يعتمد عليه في هذا الباب هو أنه يختار النصب بعد العطف على الجملة الفعلية لاعتدال الكلام ، وذلك أنه إذا نصبتَ فإنك تعطف جملة فعلية على جملة أخرى فعلية مثلها ، وهذا فيه مناسبة بين الجملتين ، وأما إذا رفعتَ فقد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية ، وهذا يؤدي إلى تخالفهما(21)

وقد جوَّز هذه القراءة الفراء ، وجعلها مثل قوله تعالى : (والشُّعراءُ يَتْبَعُهُم الْغَاوُونَ) [الشعراء 224]) ، ورده النحاس بأنه ليس هناك شبه بين الآيتين ، فآية الشعراء قبلها جملة اسمية ، وهي قوله تعالى : (وأَكْثَرُهُم كَافِرُونَ) فيكون الرفع أرجح ؛ لكي تعطف جملة اسمية على جملة اسمية ، أما في قوله تعالى : (والظالمين) فقبلها جملة فعلية ، وهي قوله تعالى : (يُدخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رَحْمَته)فيكون النصب أرْجح ؛ لكي تعطف جملة فعلية على جملة فعلية (22) . أي : لكي تتحقق المطابقة بين الجملتين (المعطوف والمعطوف عليه)

ـ إلى جانب أنهم اختلفوا في العمل في المشغول عنه ، كذلك اختلف البيانيون والنحويون في تقدير الفعل العامل ، هل يكون قبل الاسم المشغول عنه أم بعده ؟

فيرى ابن هشام أن العامل في المشغول عنه في نحو : زيداً ضربته مقدماً عليه(23)

وقال التفتازاني : " ... فنحو : زيداً ضربته ، محتمل لمعنيين : التخصيص ، والتوكيد ، فالرجوع في التعيين للقرائن ، وعند قيام القرائن على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا : زيداً عرفت ؛ لما فيه من التكرار " (24) ، وعليه تكون دلالة الاشتغال على حسب تقدير الفعل ، فإن قدرته قبل الاسم المشغول عنه المنصوب أفاد توكيداً ، وإن قدرته بعد الاسم أفاد تخصيصاً .

و " الفرق بين (ضربت زيداً ، و زيدٌ ضربتُه ، أنك إذا قلت : ضربت زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت : زيدٌ ضربته ، فإنما أردت أن تخبر عن زيد " (25)

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً ، ففي قولك : خالداً أكرمت ، ليس مثل خالداً أكرمته ، حيث إنه في الأولى تفيد التخصيص ، أما الثانية فهي إخبار من المتكلم بأنه أكرم خالداً ، وقُدم للاهتمام به ، لا لتخصيه بالكرم ، فمدار الحديث فيه على المتكلم ، وجيء بالضمير لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية ، والحديث عن المتكلم(26)

مما سبق يتضح لنا الفرق بين قراءة النصب في (الظالمين) وقراءة الرفع .

ففي قراءة النصب على الاشتغال ، فإن دلالة الاشتغال في هذه الآية تفيد أن تقدم المشغول عنه للاهتمام به ، فإن الكلام فيها عن الله ــ سبحانه وتعالى ـ الذي سيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته ، يدل على ذلك سياق الآية **(نَحْنُ خَلَقْنَاهُم وَشَدَدْنَا أَسْرَهُم وإذا شئنا بدَّلنا أمثالهم تبديلا إنَّ بدَّلنا أمثالهم تبديلا إنَّ هذه تذكرة فمن شاء اتَّخذ إلى ربه سبيلا وما تشاؤون إلا أن يشاء اللهُ إنَّ اللهَ كان عَليماً حكيماً يُدخِل مَن يشاءُ في رحمته والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً**)[الإنسان: 28 – 31] .

ـ أما في قراءة الرفع (والظالمون) فإن المتحدَّث عنه هو المبتدأ ، وهو هنا (الظالمون) لأن المبتدأ متحدث عنه ، والحديث يدور عليه ، وعليه فإن مدار الحديث في قراءة الرفع (الظالمون) ، أما الاهتمام فهو على الخبر ، وهو قوله تعالى : (أَعدَّ لهم عذاباً أليما) فقراءة الرفع تفيد أن الله ـ تعالى ــ يحدِّثنا عن الظالمين ، وما أعدَّه لهم من عذاب أليم .

ـ أما قراءة عبد الله بن مسعود (وللظالمين) فهي تفيد التوكيد اللفظي ؛ لأن فيها تكرار اللفظ (وللظالمين) (لهم) لأن (هم) تعود على الظالمين ، فكرر اللام ، ولعل الغرض منه على هذه القراءة هو التهويل والتعظيم وتخويف الظالمين من مصيرهم .

ـ الاشتغال في المرفوع والمنصوب :

عند الرجوع إلى مفهوم الاشتغال عند المتقدمين والمتأخرين نجد أن مفهوم الاشتغال عند المتأخرين أدق ، قال الزمخشري : "ما أضمر عامله على شريطة التفسير " وهذا يدل على أن عامل المرفوع قد يضمر كما يضمر عامل المنصوب . أما عند المتأخرين فمفهوم الاشتغال عندهم ينطبق على ما يكون منصوبا .

وبالنظر إلى النص القرآني باعتباره ميدانا للدراسة نجد أن المشغول عنه قد يكون مرفوعا ، وفيه وجهان : الأول راجح وهو الرفع لسلامته من التقدير ، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير وهو النصب بفعل موافق للفعل المذكور .

قال ـ تعالى- : (**أَلَمْ تَرَ أَنَ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأرضِ وَالشَّمسُ والقمرُ والنَّجومُ والجِبالُ والشَّجرُ والدَّوابُّ وكثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وكَثيرٌ مِمَّا حَقَّ عَليهِ العَذابُ ومَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَالَه مِنْ مُكْرِمٍ إنَّ اللهَ يَفْعلُ مَا يشاءُ**)[الحج 18] .

الأول : جواز الرفع بالعطف على (مَن) في قوله تعالى : (يسجُد لَه مَن)

الثاني : الرفع بالابتداء ، وقوله : (حقَّ عليه العذابُ)في محل رفع خبر .

الثالث : جواز النصب على الاشتغال بإضمار فعل .

وجوز الكسائي والفراء الرفع بالفعل (حقَّ) حملاً على المعنى ؛ لأن معنى حق عليهم العذاب : أبَى السجود(27)

إن الفرق بين النصب والرفع تظهر في دلالة التركيب بين الصيغ ، فالآية تختلف في دلالتها بين النصب والرفع ، أو بين أوجه الرفع ، ففي وجه الرفع بالعطف على (مَن) فقد أفاد العطف اشتراك المعطوف ، وهو (وكثير حق عليهم العذاب) مع المعطوف عليه (من في السماوات والأرض) في السجود ، سواء كانت (مَن) خاصة بالعقلاء أو عامة للعقلاء ولغيرهم عن طريق التغليب ، فدخَل من حقَّ عليهم العذاب تحت الفعل ، وعليه يكون من حق عليهم العذاب يسجدون أيضاً سجوداً مجازياً عن الطريق الدخول تحت تسخير الله ـ تعالى ـ والانقياد لإرادته ، وهو ــ كما ذكرنا سابقا ــ على مذهب من أجاز استخدام اللفظ في حقيقته ومجازه .

فالفعل (سجد) عند هؤلاء استُخدم في معناه الحقيقي ، وهو الخضوع لله والانقياد له ظاهراً وباطناً ، وهذا خاص بالعقلاء ، ومعناه المجازي وهو المعنى العام المشترك بين العقلاء وغيرهم ، ثم عطف عليه (وحق عليهم العذاب) ، وهم من أَبَى السجود فاشتركوا في الحكم وهو السجود .

قال النحاس (28) : " والتمام على قول مجاهد : (وكثير حق عليهم العذاب) وجعل كل هذه الأشياء ساجدة لله من حيوان وموات ومؤمن وكافر " .

وفي منار الهدى(29) " وليس بوقف إن عُطف على ما قبله ، وجُعل داخلا في جملة الساجدين ، أي : وكثير من الكفار يسجدون ، وهم اليهود والنصارى ، ومع ذلك فالعذاب عليهم " .

أما في وجه الرفع على أن (كثير) مبتدأ ، ــ بصرف النظر عن كون الخبر ما بعده أو الخبر محذوف ، أو كون (كثير) فاعلا لفعل محذوف ، أو مذكور كما هو مذهب الكسائي والفراء ــ فإن دخول (من حق عليهم العذاب) في السجود يكون على حسب معنى الواو ، فإن كانت الواو عاطفة للجملة على ما قبلها فإنهم يكونون داخلين

في السجود حتماً ، والوقف حينئذ على (حق عليهم العذاب) ، وفيه عطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية .

أما إذا كانت الواو للاستئناف فإن الكلام قد انتهى عند قوله : (وكثير من الناس) ، ثم ابتدأ وقال : وكثير حق عليهم العذاب ، وهذا الاستئناف ليس بمعنى الانقطاع عن السابق ؛ بل هو متصل بالموضوع السابق ، وهو الحديث عن السجود ، أي : كثير من الناس وجب عليه العذاب برفضه وامتناعه من السجود ، أو كثير أبى السجود .

قال مكي في الهداية(30) : " وقيل معنى (وكثير حق عليهم العذاب) : وكثيرٌ أبى السجود فحقَّ عليه العذاب ، فيكون الوقف على هذا القول على (وكثيرٌ من الناس) ، ثم يبتدئ (وكثيرٌ حق عليهم العذاب) ؛ ولهذا المعنى رُفع (كثيرٌ) ، وقد عُطف على ما عمل فيه الفعل .

ولولا هذا المعنى لكان النصب الاختيار ، كما قال : (والظالمين أعدّ لهم) ، فكثير الثاني مبتدأ ، وليس بمعطوف على الأول ، فإنما هو إخبار عن خلق كثير وجب عليه العذاب بكفره ، وما قبله إخبار عن كثير من الناس يسجدون لله ، وهم المؤمنون "

والفرق بين دلالة الرفع في قوله : كثيرٌ حق عليه العذاب ، ودلالة النصب : وكثيراً حق عليه العذاب هو أنه في الرفع على الابتداء يكون (كثير) مُتحَّدث عنه ، والحديث يدور عليه ، والجملة إخبار عنه ، بخلاف النصب على الاشتغال فإن المشغول عنه (كثيراً) لا يدور الحديث عنه في الأصل ؛ بل يدور على المسند إليه أساساً ، وأمرٌ دونه ، هو المشغول عنه ، إلا أنه قد قُدم للاهتمام به .

وقد استحسن بعض العلماء النصب على الاشتغال في هذه الآية لأنه به تتحقق من الناحية الشكلية المطابقة بين الجملتين .

3- (وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا) [الفرقان 39] . ليس هناك اختلاف بين المفسرين والنحاة في إعراب هذه الآية ، فقد اتفقوا جميعاً على أن (كلاً) منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور في قوله تعالى : (ضَرَبْناَ لَهُ الْأَمْثَالَ) والتنوين في (كلّاً تنوين عوض عن محذوف ، وهذا المحذوف إما الأمم التي لم يذكر أسباب إهلاكهم ، وإما عن الكل ، الذين لم يأخذوا العبرة من الأمثال المضروبة ، وهو ما حكاه عن فرعون وقومه ، وعن قوم نوح وعاد وثمود ، وغيرهم من الأقوام الذين أهلكهم الله بسبب تكذيبهم بالآيات في قوله تعالى : (**وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وجَعَلْنَاهُم لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذاباً أَلِيماً وَعَاداً وَثَمُوداً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً**) [الفرقان 37 ، 38] (31) ، وأجاز أبو البقاء أن يكون (كلّا) معطوفاً على ما قبله ، وجوّز أن يكون معطوفاً على

الاشتغال (32) ، ونصب (كلاً) على الاشتغال بفعل مقدر يفسره المذكور هو من المواضع التي يُرجح فيها النصب على الرفع كي تحدث مطابقة بين المعطوف جملة (وحذَّرنا كلاً ، أو ذكَّرنا كلاً) ، والمعطوف عليه في الآية السابقة (وعاداً وثمودا)، على تقدير : وأهلكنا عاداً وثموداً ، فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .

والجدير بالذكر أن المفسرين والنحويين عند تقديرهم للفعل عاملِ النصب في (كلاً) لم يعللوا ذلك بالمطابقة بين الجملتين المعطوف والمعطف عليه كونهما جملتين فعليتين كما في آية سورة الإنسان ؛ بل اعتمدوا في تقديرهم على السياق اللغوي للمفردة ، فضرب المثال من حيث المعنى هي بمعنى التحذير ، والتذكير ، والإنذار ، فلهذا قدّروا حذَرْنا كلاً ، أو ذكَّرْنا كلاً ، أو أنذرنا كلاً.

إن دلالة الاشتغال في هذه الآية تفيد الاهتمام بالمشغول عنه ؛ لأن سياق الآية يدل على ذلك ، فالآيات السابقة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ تتحدث عن الأقوام الذين أهلكهم الله بسبب تكذيبهم ، وهي إخبار من الله ـ تعالى ـ عن إهلاكهم ؛ ولهذا قدم (كلا) الذي بمعنى كل الأمم التي أهلكها الله للاهتمام به

ثانياًـ ممَّا يختار فيه النصب ؛ لكن أجمع القراء على النصب على مذهب الكوفيين :

ـ قال تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) [القمر 49] . في (كل) وجهان :

الأول : النصب على الاشتغال بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور. وكان الوجه على مذهب البصريين أن تكون (كل) مبتدأ مرفوع ، فقد نص النحويين على أنه من الأوجه التي يجوز فيها النصب والرفع ويختار الرفع ، نحو : زيدٌ ضربته ، فرفع (زيد) أحسن من نصبه ، ومذهب سيبويه في ذلك اختيار الرفع ، يقول : " النصب عربي كثير ، والرفع أجود "(33) ، و قد علل ابن مالك اختيار الرفع بقوله : " إن عدم المانع والموجب والمرجح والمسوّي رجح الابتداء"(34)، ويرى ابن هشام إن رجحان الرفع لسلامته من الإضمار الذي هو خلاف الأصل (35) .

إذن العلة في رجحان الرفع هي عدم وجود قرائن ترجح النصب على الرفع ، كما إن النصب على خلاف الأصل ، حيث يقدر فيه فعل ، وعدم التقدير أولى من التقدير، أما مذهب الكوفيين في مثل هذا النصب " لأن (إنا) عندهم تطلب الفعل فهي به أولى " (36)؛ ولكن مع رجحان الرفع إلا أنهم اختاروا النصب في (كل) "لأن في النصب هنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإن التقدير على النصب : إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ، فهو يوجب العموم ، وإذا رفع فليس فيه عموم ، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتاً لـ(شيء) و(بقدر) خبراً لـ (كل) ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ؛ بل إنما يدل على أن ما خلقه منها ، خلقه بقدر ."(37)، وقال ابن مالك

: " فنصب (كل شيء) يرفع توهم كون (خلقناه) صفة لـ (شيء) ؛ إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم يكن صفةً كان خبراً ، فتعيَّن عموم خلق الأشياء بقدر ، خيراً كان أو شراً ، وهو قول أهل السنة(38)

والثاني : الرفع على أنه مبتدأ ، والخبر ، إما أن يكون جملة (خلقناه) ، وبقدر متعلق به ، ومعنى ذلك : أن في رفع (كلُ) دلالة على معنيين ، بحسب موضع جملة (خلقناه) ، فإن كانت (خلقناه) خبراً عن (كل) و (بقدر) متعلق به ، يكون المعنى : أن : كل شيء مخلوق بقدر وهو على هذا يتفق مع مذهب أهل السنة .أو أن يكون الخبر (بقدر) ، وجملة (خلقناه) صفة لـ (كل) ، وعليه فإن معنى التركيب على هذا التوجيه لا يتفق مع مذهب أهل السنة (39). وقد أجمع القراء على النصب ، على الرغم من أن مذهب البصريين في مثل هذا الرفع ، كما في زيدٌ ضربته ؛ لعدم وجود قرائن ترجح النصب ، وأن النصب خلاف الأصل بتقدير فعل ، أما الرفع قلا يحتاج إلى تقدير فعل ، وهذا هو الأصل ، لكنهم مع هذا اختاروا النصب ؛ لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة ، ومما يقوي وجه النصب ـ أيضاً ـ أن النصب مذهب الكوفيين في مثل هذا ؛ لأن (إنا) تطلب الفعل .

فقراءة الرفع في (كل) ، وجعل جملة (خلقناه) صفة ، يتنافى مع مذهب أهل السنة الذي فيه أن كل المخلوقات خلقها الله بقدر ؛ ولهذا أجمع القراء على النصب ؛ لأن الرفع يُوهم أن (خلقناه) قد تكون صفة لـ (كل) ومن ثم يفهم معنى آخر غير المراد .

لقد تكاتفت عدة عناصر مكونة للتركيب في وضوح دلالة هذه الآية ، منها ما يعتمد على المقام أو الحال ، أو الفهم الخفي للعلاقات كالإسناد ، ومنها ما يعتمد على الوسائل الحسية اللغوية ، ولعل من أهمها العلامة الإعرابية ، أو الإعراب ، باعتبار أن الأصل فيه الإبانة عن المعاني .

ففي هذه الآية لعبت العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة من قرائن السياق اللغوي دوراً كبيراً ـ كما رأينا سابقاً ـ في تغيير المعنى النحوي ، فضلاً عن دلالتها على نظام الرتبة داخل التركيب .

ـ ففي قراءة النصب أوضحتْ العلامة الإعرابية ارتباط (كل) بفعله المدلول عليه بالنصب ، ولهذا لا بد من تقدير فعل به هذا المفعول ، وقد نص النحاة في مثل هذه الحالة أن يقدر فعل عامل في هذا الاسم يفسره الفعل المذكور ، ويكون متقدماً على الفعل المذكور (خلقناه) ، وفي تقديمه عليه دلالة على التأكيد ، وذلك بذكر المشغول عنه ظاهراً متقدماً أولاً ، ثم ذكر ضميره الهاء في (خلقناه) ثانياً ، وهذا ما يفيده الاشتغال ـ كما ذكرنا في الآيات السابقة ـ كما حصل تأكيد نسبة الفعل (خلق) إلى

فاعله (نا) بـ(إنَّ)، ومن ثم حصل تأكيد وقوع فعل الفاعل على المفعول (كل) ، وعليه فإن المعنى يفيد تأكيد عموم خلق الله لكل المخلوقات بقدر (40)

وقد اعتمد النحويون في اختيارهم لهذا الوجه على السياق الثقافي أو سياق الحال ، وذلك في مراعاتهم للمذهب الديني في اختيارهم للوجه الذي دلالته تتمشى مع مذهب أهل السنة والجماعة .

ـ أما وجه رفع (كل) على الابتداء ، وجملة (خلقناه) صفة فإن الدلالة تتغير ، فلا تدل على العموم ، ويستفاد ذلك من تقييد الصفة (خلقنا) للموصوف (كل شيء) ، أي أن كل شيء موصوف بهذه الصفة خلقناه بقدر ، وهذا يقتضي أن هناك خالق مع الله ـ تعالى ـ ، فما خلقه الله خلقه بقدر ، وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقاً بقدر .

و يرى الرضي أن المعنيان متساويان ، سواء كانت (خلقناه) خبراً ، أو صفة ؛ لأن مراد الله ـ تعالى ـ بـ(كل شيء) : كل مخلوق ، نصبتَ (كل) أو رفعتَه ، وسواء جعلتَ (خلقناه) مع الرفع صفة أو خبراً ، لأن الله ـ تعالى ـ لا يريد بـ (خلقنا كل شيء) : خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء ، وحينئذ المعنى إذا كان (خلقناه) هو الخبر : كل مخلوق بقدر ، وإذا كان (خلقناه) صفة : كل شيء مخلوق كائن بقدر ، ومن ثم المعنيان واحد ؛ لأن لفظ شيء في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان (خلقناه) صفة له أو خبراً (41).

ثالثاً ـ مما يختار فيه الرفع ، والنصب جائز :

ـ قال تعالى : والسَّارقُ والسَّارقةُ فَاقْطَعُوا أيْديَهما جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ واللهُ عَزيزٌ حكيمٌ) ([المائدة 38] .

ـ قرأ الجمهور برفع (السارقُ والسارقةُ) ، وقرأ عيسى بن عمر ، وابن أبي عبلة بالنصب ، ونُقل عن أُبَيْ : (والسُّرَّقُ والسُّرَّقة) بضم السين وفتح الواو مشددتين (42).

في قراءة الرفع وجهان :

أحدهما : وهو مذهب سيبويه ، أن (السارق) مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة ، أو فيما فرض عليكم (43)

والثاني : وهو مذهب الكوفيين ، أن يكون (السارق) مبتدأ ، خبره (فاقطعوا) ؛ لأنه لم يقصد به سارق بعينه ، فهي كما في قوله تعالى : (**والَّذَانِ يَأْتِيَانِها مِنكم**) [النساء 16] ، أي أنها مثلها في كونها تدل على العموم ، أي أن الاسم المرفوع (السارق) أشبه (اللذان) في الدلالة على العموم ، أما في علة اختيار الرفع في (اللذان) قلا تشبهها ، وقد ذكر مكي العلة من اختيار الرفع في آية النساء (44) ، وهي أن اسم الموصول فيها وُصِل بالفعل (يَأتي) ، فتمكن الشرط فيه ، فأصبح مبهماً عاماً في

دلالته كالشرط ، ومن حيث العمل جرى مجرى الشرط ، فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار ، كما لا يعمل في الشرط ما قبله مضمراً أو مظهراً ؛ ولهذا لم يحسن إضمار فعل قبل (اللذان) لكي يعمل فيها النصب.

أما في آية السرقة فلم يُوصَل (السارق) بفعل ، فالخبر عند سيبويه محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم ؛ ـ أما قراءة النصب (قراءة عيسى بن عمر) يكون فيها (السارق) منصوباً على الاشتغال بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر .

أما من حيث الدلالة فمن المعلوم ان هذه الآية جاءت لبيان الحكم العام للسرقة ، وقد وردت باللفظ الدال على العموم ؛ ولهذا اختير الرفع فيها ، فقد ذكر النحاة أنه يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم ؛ لشبهه بالشرط في العموم ، ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص(45)

ففي وجه الرفع على أن السارق مبتدأ ، و الخبر جملة (فاقطعوا) ، على تقدير إجراء الموصول مجرى الشرط ، أي : الذي سرق ، على مذهب الكوفيين ، والمبرد ، وغيرهم ، فالحكم لا يراد به سارق بعينه ؛ بل كل سارق ، دل على ذلك وجود الفاء فأشبه الشرط ، ولما أشبه الشرط دل على ما يدل عليه الشرط من العموم ، فالحكم سار على كل سارق ، وليس خاصاً بسارق بعينه .

أما على مذهب سيبويه الذي اعتبر فيه الخبر محذوف ، تقديره ، فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فوجود الفاء في جملة (فاقطعوا) يفيد ترتب القطع على الحكم بالسرقة ، فالجملة الثانية موضحة للحكم المبهم في الجملة الأولى : فيما يتلى عليكم .

أما معنى العموم قد يستفاد من السياق الذي جاءت فيه الآية ، فقد جاءت الآية بعد عدد من الأحكام العامة ، فبعد أن ذكر ــ سبحانه ــ حكم من يأخذ المال جهاراً ، وهو المحارب في قوله ـ تعالى ـ : ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ ورَسُولَه وَيَسْعَوْن فِي الأَرْضِ فَسَاداً أنْ يُقتَّلو أو يصلَّبوا أو تُقطَّع أيديهم وأرجلَهم من خِلافٍ أو يُنْفَوْا مِنَ الأرضِ ذلك لهم خــزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم**) [المائدة: 33] عقبه بذكر من يأخذ المال خفية ، وهو السارق .

ـ أما على قــراءة النصب فيراد به سارق بعينه ، فالسارق في النصب معلوم ، وهي دلالة أسلوب الاشتغال ، وهي التخصيص ، والمقصود بالحديث في هذا الأسلوب هو المشغول به ، أما المشغول عنه (السارق) فقد قدم للتخصيص أو الاهتمام به .

الخاتمة :

خلص البحث إلى نتائج ، أهمها :

1- إن الإعراب في القرآن الكريم عملية عقلية يشترك فيها التركيب النحوي مع المعنى ، ويبرز فيها السياق بوصفه حَكَما ومعيارا يستعان به في رفع الاحتمال .

2- إن وجه الرفع للمشغول عنه في الآيات موضوع الدراسة جاء في سياقات تقريرية ، الأمر الذي يرجح الابتداء على النصب على المفعولية .

3 ـ إن للسياق اللغوي ـ مراعاة ما قبل الآية وما بعدها ـ دورا بارزا في الحفاظ على اتساق النص .

4 ـ اختلاف القراءات القرآنية في المشغول عنه يفتح المجال لتعدد المعاني ، مع وجود قرينة سياقية لكل وجه .

5 ـ نجح المنهج السياقي في تجاوز الخلاف البصري والكوفي ؛ وذلك عن طريق الاعتماد على روح النص لتجاوز الجمود على القواعد النحوية التي وضعها النحويون القدامى .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ـ دار إحياء الكتب العربية ـ طبعة اتحاد الكتاب العربي ـ 2002م . (شَغَلَ) 3/ 195 .

2- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه ت (180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة .80/1 .

3- شرح المفصل لابن يعيش 1، موفق الدين بن يعيش (643 هـ) ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة .400/1 .

4- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ت(646ه) ، تحقيق : د : إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق ـ ط : الأولى ـ 2005 م . 1/ 276 .

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت 761 هـ) تحقيق بركات يوسف هبود ـ دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروث . 139/2

6- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ، جمال الدين عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت 807) تحيق عبد المجيد هنداوي ـ المكتبة العصرية ـ بيروث . ص100 .وانظر شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ت(905 هـ) ،

تحقيق : محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط الأولى ـ 2000 م . 441/1 .

7- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت (911هـ) ، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر . 3 /137 .

8- السابق .

9- ينظر هامش شرح ابن عقيل (منحة الجليل على شرح ابن عقيل) ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت (769هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار التراث ـ مطابع المختار الإسلامي ـ ط : 2 ـ 1980م . 2/ 128 .

10- ينظر مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (437 هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ـ دار البشائر ـ ط الأولى ـ 2003م . 2/ 327 .

11- ينظر معاني القرآن ، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ت (207 هـ) ـ عالم الكتب ـ ط الثالثة ـ 1983م 3/ 222 ، ومشكل إعراب القر آن لمكي بن أبي طالب القيسي 2/ 327 .

12- شرح الرضي على الكافية ، تعليق وتصحيح : يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة قاريونس ـ ط :الثانية ـ 1996م .175/1 ، وينظر شرح الأشموني 83/2 .

13- ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت (538 هـ) ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط الثالثة ـ 1407 هـ . 4/ 676

14- الكتاب 1/ 89 .

15- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ت(311 هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط الأولى ـ 1988 م . 264/5 ، في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي ت (542 هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ 3 /388 ، ومفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي ، الملقب بفخر الدين الرازي ت (606هـ) ـ دار إحياء الثرات العربي ـ بيروت ـ ط: الثالثة ـ 1420هـ .، ص231،30 ، والبحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت (745 هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ـ دار الفكر ـ بيروت .301/8 .

16- معاني القرآن للفراء 220/3 .

17- معاني القرآن للنحاس ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت 3387 هـ) تحقيق محمد علي الصابوني ، 109/5 .

18- ينظر البحر المحيط 301/8 .

19- معاني القرآن للفراء 220/3 ، وينظر تفسير الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطبري ت (310هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة . 12 / 57 .

20- ينظر البحر المحيط 301/8 ، والدر المصون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمين الحلبي ت(756 هـ) ، تحقيق : د : أحمد محمد الخراط ـ دار القلم ـ دمشق ـ .55/1

21- ينظر الكتاب 89/1 ، وهمع الهوامع 134/3 .

22 ـ ينظر معاني القرآن للنحاس 109/5 .

23 ـ ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت(761هـ) ، تحقيق : د مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط: السادسة ـ 1985م . 613/2

24 ـشرح التلخيص ، سعد الدين التفتازاني ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .ص76.
25 ـ الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) تحيق مازن مبارك ، دار النفائس ـ بيروث ، ط 5 ـ 1986 م . ص136 .
26- ينظر معاني النحو ، د فاضل صالح السامرائي ـ دار الفكر ـ ط: 5 ـ 2011م .2/ 113 .
27- ينظر مشكل إعراب القرآن 43/2 .
28ـ معاني القرآن للنحاس 91/3 .
29- منار الهدى بيان الوقف والابتداء ، أحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني (ت 1100) تحقيق عبد الرحيم الطرهوني ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ مصر . 1/ 400 .
30 ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت (437 هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين . 7/ 4861 .
31- ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت (1270 هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .20/19 .
32 ـ ينظر إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ت (616 هـ) ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ـ المكتبة العلمية ـ لاهور . 163/2 .
33- الكتاب 82/1 .
34 ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د نبهان ياسين حسين ـ دار السلام ـ بغداد ، ص204 .
35 ـينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي ت(900هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط: الأولى ـ 1998م .51/4
36 ـ مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 242/2
37 ـ شرح الكتاب ، أبو سعيد السيرافي الحسين بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: الأولى ـ 2008م .51/4 .
38- شرح التسهيل: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش ت(778هـ) ، تحقيق : د علي محمد فاخر ، د جابر محمد البراحة وآخرون ـ دار السلام ـ ط: الأولى ـ 2007 م . 142/2 .
39- ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 242/2 .
40 ـ ينظر التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت(1393هـ) ـ الدار التونسية للنشر ـ تونس ـ 1984م . 219/27 .
41 ـ ينظر شرح الرضي على الكافية ، تعليق وتصحيح : يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة قاريونس ـ ط :الثانية ـ 1996م .463/1 .
42 ـ ينظر شواذ القراءات واختلاف المصاحف ، للإمام الشيخ رضي الدين شمس القرّاء أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني ، تحقيق : د شمران العجلي ـ مؤسسة البلاغ ـ بيروت لبنان . للكرماني ص154 ، والهداية 1347/1 ،
43- ينظر الكتاب 263/1 .
44ـ ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي 231/1 .
45 ـ ينظر شرح التصريح 447/1 .